

سد الابواب في المسجد الا باب علي عليه السلام

<"xml encoding="UTF-8?">



ومن القضايا الجديرة بالتسجيل هنا ، قضية أمر الرسول «صلى الله عليه وآله» بسد الأبواب الشارعة في المسجد ، غير باب علي أمير المؤمنين «عليه السلام» ، فنقول :

يظهر أن هذه القضية قد حصلت قبل استشهاد حمزة ، وقبل وفاة رقية .

ويدل على ذلك :

- 1 - عن أمير المؤمنين «عليه السلام» : لما أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بسد الأبواب التي في المسجد ، خرج حمزة يجر قطيفة حمراء ، وعيناه تذرفان ، يبكي ؛ فقال : ما أنا أخرجتك ، وأنا أسكنته ، ولكن الله أسكنه 1 .
- 2 - وبهذا المعنى رواية أكثر تفصيلاً عن سعد بن أبي وقاص ، فراجع 2 .
- 3 - عن أبي الحمراء ، وحنة العرني ، قال : لما أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بسد الأبواب التي في المسجد شق عليهم .
- قال حبة : إني لأنظر إلى حمزة بن عبد المطلب ، وهو يجر قطيفة حمراء ، وعيناه تذرفان يقول : أخرجت عمك ، وأبا بكر وعمر ، والعباس ، وأسكنت ابن عمك الخ . 3 .
- لكن ذكر العباس في الرواية في غير محله . لأن العباس لم يأت إلى المدينة إلا بعد سنوات من استشهاد حمزة ، فلا بد أن يكون ذلك من إقحام الرواة .
- 4 - في نص آخر ، عن أمير المؤمنين «عليه السلام» ، قال : قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» : انطلق فمرهم ، فليسدوا أبوابهم . فانطلقت ، فقلت لهم ، ففعلوا إلا حمزة .
- فقلت : يا رسول الله ، فعلوا إلا حمزة .
- فقال رسول الله : قل لحمزة : فليحول بابه .
- فقلت : إن رسول الله يأمر أن تحول بابك ؛ فحوله ، فرجعت إليه ، وهو قائم يصلي ، فقال : ارجع إلى بيتك 4 .
- 5 - هناك رواية أخرى عن حذيفة بن أسيد ، تذكر : أن رقية كانت حينئذ على قيد الحياة بالإضافة إلى حمزة ، ففيها - أنه بعد أن أرسل «صلى الله عليه وآله» إلى أبي بكر وعمر فأمرهما بسد أبوابهما ؛ ففعلا «أرسل إلى عثمان - وعنده رقية - فقال : سمعاً وطاعة ، ثم سد بابه» . -

إلى أن قال : «فقال له النبي (أي لعلي) : أسكن طاهراً مطهراً . فبلغ حمزة قول النبي «صلى الله عليه وآله» لعلي . فقال : يا محمد ، تخرجنا وتمسك غلمان بني عبد المطلب ؟ فقال له نبي الله : لا ، لو كان الأمر لي ما جعلت من دونكم من أحد ، والله ما أعطاه إياه إلا الله ، وإنك لعلى خير من الله ورسوله ، أبشر ؛ فبشره النبي «صلى الله عليه وآله» ؛ فقتل يوم أحد شهيداً» 5 . نحن نستبعد جرأة حمزة على النبي «صلى الله عليه وآله» بهذا النحو ؛ فلا بد أن يكون قد تساءل عن سر هذا التصرف ، كما تساءل غيره ؛ فأجابه بأن الأمر قد جاء من قبل الله تعالى . 6 - في رواية أخرى عن رجل من أصحاب رسول الله : أنه خرج مناديه «صلى الله عليه وآله» يأمرهم بسد أبوابهم ، فلم يقم أحد ، وفي الثالثة : خرج ، فقال : سدوا أبوابكم قبل أن ينزل العذاب ، فخرج الناس مبادرين ، وخرج حمزة بن عبد المطلب يجر كساءه حين نادى سدوا أبوابكم الخ . . إلى أن قال : فقالوا : سد أبوابنا وترك باب علي ، وهو أحدثنا ؟! فقال بعضهم : تركه لقرابته . فقالوا : حمزة أقرب منه ، وأخوه من الرضاعة ، وعمه الخ . . 6 .

ولكننا نجد في مقابل ذلك ، ما يدل على أن هذه القضية قد كانت بعد فتح مكة ، إذ قد جاء في بعض رواياتها ذكر للعباس عم النبي «صلى الله عليه وآله» ، والذي لم يقدم المدينة إلا بعد الفتح . 1 - فعن أبي سعيد الخدري : وأخرج رسول الله عمه العباس ، وغيره من المسجد ، فقال له العباس : تخرجنا ، ونحن عصبتك ، وعمومتك ، وتسكن علينا ؟! فقال : ما أنا أخرجتكم وأسكنته ، ولكن الله أخرجكم وأسكنه 7 . 2 - وهناك رواية عن علي في ذلك ، ويصرح فيها باسم العباس 8 . 3 - عن جابر بن سمرة ، قال : أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بسد الأبواب كلها غير باب علي . فقال العباس : يا رسول الله ، قدر ما أدخل أنا وحدي وأخرج ؟ قال : ما أمرت بشيء من ذلك ، فسدها غير باب علي . قال : وربما مر وهو جنب 9 . ولكن نفس هذه الرواية تقريباً ، قد رويت عن جابر بن سمرة ، وفيها : أن رجلاً قال ذلك . ولا تصرح بالاسم 10 . 4 - وثمة رواية أخرى عن سعد بن أبي وقاص تصرح باسم العباس أيضاً ، ولكن لها نص آخر جاء فيه : أن عمه اعترض عليه ، من دون تصريح بالاسم 11 . 5 - وعن أبي الطفيل في حديث مناشدة علي للمجتمعين يوم الشورى قال «عليه السلام» : «سد النبي «صلى الله عليه وآله» أبواب المهاجرين وفتح بابي ، حتى قام إليه حمزة والعباس ؛ فقالا : يا رسول الله سددت أبوابنا وفتحت باب علي ؟

فقال النبي «صلى الله عليه وآله» : ما أنا فتحت . . إلخ» 12 . ونحن نرجح : أن حديث سد الأبواب قد كان قبل استشهاد حمزة بن عبد المطلب رضوان الله تعالى عليه ، وذلك لعدم وجود اختلاف في الروايات الدالة على ذلك من جهة . ولأننا نستبعد : أن يترك الصحابة أكثر من ثماني سنوات يمرون في المسجد حتى في حال الجنازة من جهة ثانية . ولأننا كذلك نجد في ذكر كلمة «عمه» في بعض الروايات ، ثم إبدالها بكلمة «العباس» في غيرها ما يشير إلى أن هذه الزيادة - عن عمد ، أو عن غير عمد - قد جاءت من قبل الرواة أنفسهم ، إما اعتماداً على ما هو المركوز في

أذهانهم ، أو لهدف سياسي معين .

أضف إلى ذلك : أن ذكر رقية في بعض النصوص الأخرى ، يؤيد بل يدل على صحة الروايات التي تصرح باسم حمزة رضوان الله تعالى عليه ، لأن رقية قد توفيت في السنة الثانية ، إما بعد بدر مباشرة ، أو في ذي الحجة ، كما تقدم .

حديث سد الابواب في مصادره

وقد ذكرت المصادر الكثيرة جداً بالأسانيد الكثيرة الصحيحة : أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، حين أمر بسد الأبواب ، إلا باب علي «عليه السلام» قد أحدث هزة عنيفة بين المسلمين ، لا سيما وأنه قد أجاز له أن يدخل المسجد وهو جنب ، كما في النصوص .

وقال الناس في ذلك - ولا سيما قريش - : سددت أبوابنا ، وتركت باب علي ؟!

فقال : ما بأمرى سددها ، ولا بأمرى فتحته .

أو قال : ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي وتركت ، ولكن الله أخرجكم وتركه ، وإنما أنا عبد مأمور ، ما أمرت به فعلت ، إن أتبع إلا ما يوحى إلي .
أو ما هو قريب من هذا .

وفي بعض النصوص : أنه «صلى الله عليه وآله» صعد المنبر ، وهو في حالة غضب ، بعد أن عصوا أمره مرتين ، ولم يطيعوا إلا في الثالثة . وهذا الغضب والحنق منه قد أيدته وأكدته النصوص الكثيرة ، فلا مجال للتشكيك فيه .

هذا ، ويقول الجويني : «حديث (سد الأبواب) رواه نحو من ثلاثين رجلاً من الصحابة ، أغربها حديث عبد الله بن عباس» 13 .

وقد روى له السيوطي فقط حوالي أربعين طريقاً على ما قاله الحجة الشيخ المظفر 14 .

وممن رواه من الصحابة : علي «عليه السلام» ، عمر بن الخطاب ، ولده عبد الله ، زيد بن أرقم ، البراء بن عازب ، عبد الله بن عباس ، أبو سعيد الخدري ، جابر بن سمرة ، أبو حازم الأشجعي ، جابر بن عبد الله ، عائشة ، سعد بن أبي وقاص ، أنس بن مالك ، بريدة ، أبو رافع مولى رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، حذيفة بن أسيد الغفاري ، ابن مسعود ، أبو ذر الغفاري ، أم سلمة أم المؤمنين . ورواه أيضاً : عبد المطلب بن عبد الله بن حنطب أبو الحمراء ، وحنة العرني ، وكيسان البراد ، وغيرهم 15 .

النواصب وحديث سد الابواب

وبعد كل ما تقدم ، فلا يمكن أن يصغى لقول ابن الجوزي ، وابن كثير ، وابن تيمية : إن حديث سد الأبواب ليس بصحيح .

أو إنه من وضع الرافضة 16 .

فإن تواتر هذا الحديث في كتب أهل السنة ، وتصحيح حفاظهم لكثير من طرقه ، ورواية العشرات من الصحابة له

، أي نحو ثلاثين صحابياً . إن ذلك لا يمكن أن يخفى على أحد .
 وإذا جاز : أن يضع الرافضة مثل هذا الحديث ، ويدخلوه في عشرات الكتب والمسانيد ، فإنه لا يمكن الوثوق بعد هذا بأبي حديث ، ولا كتاب ، ولا بأي حافظ من أهل السنة .
 هذا بالإضافة إلى ما في هذه الدعوى من رمي أمة بأسرها بالبله والتغفيل الذي لا غاية بعده .
 ويكفي أن نذكر : أن العسقلاني 17 بعد أن ذكر ستة من الأحاديث في سد الأبواب إلا باب علي ، قال : «وهذه الأحاديث يقوي بعضها بعضاً ، وكل طريق منها صالح للاحتجاج ، فضلاً عن مجموعها» .
 ثم ذكر : أن ابن الجوزي لم يورد الحديث إلا من طريق سعد بن أبي وقاص ، وزيد بن أرقم ، وابن عمر ، مقتصرًا على بعض طرقهم ، وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته .
 وقال العسقلاني أيضاً بعد أن ذكر بعض طرقه : «فهذه الطرق المتضافرة من روايات الثقات تدل على أن الحديث صحيح دلالة قوية ، وهذه غاية نظر المحدث» 18 .
 وقال : «فكيف يدعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم ؟ ولو فتح هذا الباب لادعي في كثير من الأحاديث الصحيحة البطلان ، ولكن يأبى الله ذلك والمؤمنون» 19 .
 وقال الجصاص : «ما ذكر من خصوصية علي رضي الله عنه فهو صحيح ، وقول الراوي : لأنه كان بيته في المسجد ، ظن منه ؛ لأن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أمر في الحديث الأول بتوجيه البيوت الشارعة إلى غيره ، ولم يبح لهم المرور لأجل كون بيوتهم في المسجد ؛ وإنما كانت الخصوصية فيه لعلي رضي الله عنه دون غيره ، كما خص جعفر بأن له جناحين في الجنة ، دون سائر الشهداء الخ .» 20 .

خوخة او باب أبي بكر

وفي البخاري ، عن ابن عباس : سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر ، وعن أبي بكر ، وعن أبي سعيد الخدري عنه «صلى الله عليه وآله» : إن أمن الناس علي في صحبته ، وماله ، أبو بكر ، ولو كنت متخذاً خليلاً غير ربي لاتخذت أبا بكر ، ولكن أخوة الإسلام ومودته . لا يبقين في المسجد باب إلا سد إلا باب أبي بكر . أو لا يبقين في المسجد خوخة إلا خوخة أبي بكر .

قال ذلك في مرضه الذي مات فيه . وعند مسلم ، عن جندب : قبل أن يموت بخمس ليال ، وعند الطبراني ، وأبي يعلى بإسناد حسن عن معاوية وعائشة : أن ذلك بعد أن صب عليه «صلى الله عليه وآله» من سبع قرب من آبار شتى 21 .

وقد استدلوا بذلك على استحقاق أبي بكر للخلافة ، لا سيما وأنه قد ثبت أن ذلك كان في أواخر حياته «صلى الله عليه وآله» 22 .

ونقول :

1 - بعد أن ثبت صحة حديث : سدوا الأبواب إلا باب علي ؛ وبعد أن اتضح : أنه لم يكن حين مرض وفاته «صلى الله عليه وآله» أي باب مفتوحاً إلا باب علي ، فلا معنى لأن يأمرهم «صلى الله عليه وآله» بسد هذه الأبواب الشوارع في المسجد إلا باب أبي بكر ، بعد أن لم يسمح النبي «صلى الله عليه وآله» لذلك الرجل!! بكوة ، ولو بقدر ما يخرج رأسه ، حتى ولو بقدر رأس الإبرة!! 23 .

وبهذا يتضح عدم صحة قولهم في وجه الجمع : إنهم بعد أن سد النبي «صلى الله عليه وآله» أبوابهم ، استحدثوا خوفاً يستقربون منها الدخول إلى المسجد 24 .

2 - هذا بالإضافة إلى أن الحديث قد تضمن من أبي بكر على النبي «صلى الله عليه وآله» بصحبته له ، وقد تقدم في حديث الغار : أن ذلك لا يصح إلا على معنى فيه ذم لأبي بكر . كما أنه قد تضمن حديث خلة أبي بكر . وتقدم في حديث المؤاخاة : أنه لا يمكن أن يصح أيضاً .

3 - إن البعض يذكر : أن بيت أبي بكر كان بالسنع ، ويشك كثيراً ، بل على حد تعبير التوربشتي : لم يصح أن يكون له بيت قرب المسجد 25 .

وأجيب : بأنه لا يلزم من ذلك أن لا يكون له دار مجاورة للمسجد ، واستدل على ذلك بأنه قد كان لأبي بكر أزواج متعددة كأسماء بنت عميس ، وغيرها ، وبأن ابن شبة قد ذكر : أنه كان له في زقاق البقيع دار قبالة دار عثمان الصغرى ، واتخذ منزلاً آخر عند المسجد في غربيه 26 .

ولكن ذلك لا يثبت ما يريدون إثباته ؛ فإن تعدد أزواجه لا يلزم منه أن يكون له بيت في جانب المسجد ، ولا سيما إذا كان له بيت في زقاق البقيع - بعيداً عن المسجد - في قبالة دار عثمان الصغرى . ثم لماذا لا يسكن أزواجه مع تعددهن في بيت واحد ذي حجر متعددة ، كغيره من أهل المدينة - ومنهم النبي «صلى الله عليه وآله» - الذين كان لهم عدة زوجات .

ولعل هؤلاء قد اعتمدوا في ذكرهم بيتاً لأبي بكر عند المسجد على هذا الحديث بالذات . أو أنهم أرادوا بذكرهم بيتاً له كذلك أن يمدوا يد العون لهذا الحديث الذي توالى عليه العلل والأسقام ، تماماً كما جعلوا - إلى يومنا هذا - خوفاً في المسجد من أجل تصحيح ذلك . ولكنهم لم يجعلوا باباً لعلي «عليه السلام» ، وهو الذي ثبت أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد أبقى بابه مفتوحاً ، وسد كل باب في المسجد سواه .

4 - لقد اعترف ابن عمر ، وأبوه : أن علياً قد أوتي ثلاث خصال ، لأن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم : زوجه رسول الله «صلى الله عليه وآله» ابنته وولدت له ، وسد الأبواب إلا بابه في المسجد ، وأعطاه الراية يوم خيبر 27 .

فهذه الرواية صريحة في أنه «عليه السلام» قد اختص بذلك ، كما اختص بالراية يوم خيبر ، وبتزوجه فاطمة «عليها السلام» ، وولادتها له .

ولو كان لأبي بكر فضل هنا وامتياز ، لم يسمح عمر ولا ولده لنفسيهما باختصاصه «عليه السلام» بهذا الوسام . وامتيازاه في قضية سد الأبواب كامتيازاه في قضية الراية يوم خيبر ، حيث إن أخذ أبي بكر وعمر لها ليس فقط لم يكن امتيازاً لهما ، بل كان وبالاً عليهما ، كما هو معلوم .

5 - وأخيراً ، فقد قال المعتزلي عن البكرية التي أرادت مقابلة الأحاديث في فضل علي : إنها «وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث ، نحو : «لو كنت متخذاً خليلاً» فإنهم وضعوه في مقابلة حديث الإخاء ، ونحو سد الأبواب ، فإنه كان لعلي «عليه السلام» ؛ فقلبته البكرية إلى أبي بكر» 28 .

وقد ذكر اللمعاني : أن قضية سد باب أبي بكر ، وفتح باب علي «عليه السلام» كانت من أسباب حقد عائشة على أمير المؤمنين «عليه السلام» ، فراجع 29 .

وما أجمل ما قاله الكميت في هذه المناسبة :

علي أمير المؤمنين وحقه *** من الله مفروض على كل مسلم
وزوجه صديقة لم يكن لها *** معادلة غير البتولة مريم

وردم أبواب الذين بنى لهم *** بيوتاً سوى أبوابه لم يردم
وقال السيد الحميري :

وخبر المسجد إذ خصه *** مجللاً من عرصة الدار
إن جنباً كان وإن طاهراً *** في كل إعلان وإسرار
وأخرج الباقين منه معاً *** بالوحي من إنزال جبار
وقال صاحب بن عباد :

ولم يك محتاجاً إلى علم غيره *** إذا احتاج قوم في قضايا تبلدوا
ولا سد عن خير المساجد بابه *** وأبوابهم إذ ذاك عنه تسدد
كلام ابن بطريق حول حديث سد الأبواب :

ولابن بطريق كلام هنا نلخصه على النحو التالي :

إن الله تعالى قد أظهر الفرق بين أمير المؤمنين «عليه السلام» ، وبين غيره . وإذا كان الحرام على غيره قد حل له ، فإن ذلك يعني : أنه يمتاز على ذلك الغير . والنبي «صلى الله عليه وآله» قد فتح أبواب الجميع على ظاهر الحال من الصلاح والخير ، والنبي «صلى الله عليه وآله» لا يعلم إلا هذا الظاهر إلا أن يطلعه الله على الباطن . وعليه ، فإن كان تعالى قد سد أبوابهم على ظاهر الحال ، فقد بينا : أنها كانت صالحة عند الكل ؛ ولذلك فتح أبوابهم أولاً ، فلم يبق إلا أنه قد سد أبوابهم ، من أجل شيء يرجع إلى الباطن ، وفتح بابه لأنه قد انفرد بصلاح الباطن دونهم ، (أو فقل : انفرد في كونه القمة في الصلاح الباطني) بالإضافة إلى مشاركته لهم في صلاح الظاهر . وبذلك امتاز «صلوات الله وسلامه عليه» عليهم .

ثم إن منعهم من الجواز وإباحته له ، إما أن يكون بلا سبب ، وهو عبث لا يصدر من حكيم ، وإما أن يكون له سبب ، وذلك يدل على انفرده «عليه السلام» بما لا يشركه فيه غيره . وأقواله «صلى الله عليه وآله» تعضد هذا التخصص ، وتدل على صلاح باطنه ، كقوله «صلى الله عليه وآله» : «علي مني ، وأنا منه» .

وقوله : «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» .

وقوله : «أنت أخي في الدنيا والآخرة» .

وقوله : «صلت الملائكة علي وعلى علي سبع سنين قبل الناس» .

وقوله : «من كنت مولاه فعلي مولاه» .

وقوله تعالى : ﴿... إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ 30.

وغير ذلك من مناقبه ومآثره ومزاياه ؛ فلولا ثبوت هذه المزايا له على غيره ، لما أنزله من نفسه بهذه المنازل ، ولما أقامه من نفسه في شيء من ذلك ، ولا أذن الله له بتخصيصه وتمييزه عن أمثاله وأضرابه الخ . . 31 . إنتهى ملخصاً .

كلام العلامة المظفر

ويقول العلامة الشيخ محمد حسن المظفر «رحمه الله» ما ملخصه : إن هذه القضية تكشف عن طهارة علي ، وأنه يحل له أن يجنب في المسجد ، ويمكث فيه كذلك ، ولا يكره له النوم فيه ، تماماً كما كان ذلك لرسول الله «صلى الله عليه وآله» . فإن عمدة الغرض من سد الأبواب هو تنزيه المسجد عن الأدناس ، وإبعاده عن المكروهات . وكان علي «عليه السلام» كالنبي «صلى الله عليه وآله» طاهراً مطهراً ، ولا تؤثر فيه الجنابة دنساً معنوياً ، وكان بيت الله كبيته بكونه حبيبه القريب منه . وأبو بكر لم يكن ممن أذهب الله عنهم الرجس ، وطهرهم تطهيراً ؛ ليحسن دخوله للمسجدجنباً ، ولا هو منه بمنزلة هارون من موسى ؛ ليتمكن إلحاقه به . هذا كله ، عدا عن ضعف خبر باب أو خوذة أبي بكر بفليح بن سليمان 32 ، وبإسماعيل بن عبد الله الكذاب الوضع 33 .

ابواب المهاجرين فقط

ومن الواضح : أن البيوت التي كانت شارة في المسجد إنما هي أبواب بيوت المهاجرين ؛ ويؤيد ذلك ما روي في حديث مناشدة علي «عليه السلام» لأهل الشورى ، حيث يقول : «أكان أحد مطهراً في كتاب الله غيري ، حين سد النبي «صلى الله عليه وآله» أبواب المهاجرين ، وفتح بابي ؟! 34 . بيت علي عليه السلام أم النبي صلى الله عليه وآله ؟! وأما محاولة فضل بن رزيهان إيهام أن البيت كان للنبي «صلى الله عليه وآله» ، وكان علي «عليه السلام» ساكناً في بيت النبي «صلى الله عليه وآله» ، حيث قال : «كان المسجد في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، وكان علي ساكناً بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، لمكان ابنته الخ . .» . فهي محاولة فاشلة : وذلك لأن الأخبار قد صرحت : بأن الباب لعلي ، حتى تكلم الناس في استثناء بابه . ولو كان الباب للنبي «صلى الله عليه وآله» لما كان ثمة مجال لكلامهم ، واعتراضهم ، وحسدهم . (أقول : بل لا مجال لاستثنائه أصلاً ، لأن النبي أمرهم بسد أبوابهم ، أما الباب الذي له فهو يعرف وظيفته ، وتكليفه فيه) .

وواضح : أن هدف ابن رزيهان ، هو أن يجعل المستثنى هو باب رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، لأن البيت كان له . إذاً فلا يكون لعلي «عليه السلام» فضل .

فالهدف الأول والأخير له - بحسب ما يظهر من كلامه - هو إنكار فضائل علي «عليه السلام» 35 .

ولكن الله يأبى إلا أن يتم نوره ويظهر دينه ، وينصر ويعز وليه .

أضف إلى كل ما تقدم : أن علياً «عليه السلام» قد بنى بفاطمة في بيت حارثة بن النعمان 36 ، وحارثة هذا كان قد أعطى للرسول «صلى الله عليه وآله» بيوتاً أخرى ليسكن بها أزواجه 37 38 .

- يحيى من طريق ابن زبالة وغيره عن عبد الله بن مسلم الهلالي عن أخيه ، واللائي المصنوعة ج 1 ص 352 .
2. ملحقات إحقاق الحق ج 5 ص 560 عن أرجح المطالب (ط لاهور) ص 421 عن أبي سعد في شرف النبوة ، واللائي المصنوعة ج 1 ص 346 .
3. الدر المنثور ج 6 ص 122 ، والإصابة ج 1 ص 373 ، وإحقاق الحق ج 5 ص 570 عن أرجح المطالب ص 421 عن ابن مردويه ، وفضائل الخمسة ج 2 ص 149 .
4. كنز العمال ج 15 ص 155 و 156 عن البزار ، ووفاء الوفاء ج 2 ص 478 ، ومجمع الزوائد ج 9 ص 115 بإسناد رجاله ثقات ، إلا حبة العرني وهو ثقة ، وذكره الأميني في الغدير ج 3 ص 209 عن المجمع ، وراجع : السيرة الحلبية ج 3 ص 346 .
5. مناقب الإمام علي لابن المغازلي ص 254 و 255 ، والطرائف لابن طاووس ص 62 ، وكشف الغمة ج 1 ص 331 و 332 ، وعمدة ابن بطريق ص 178 ، ونقله في إحقاق الحق ج 5 ص 568 و 569 عن المناقب لعبد الله الشافعي ، وعن أرجح المطالب ص 415 عن ابن مردويه وابن المغازلي .
6. وفاء الوفاء ج 2 ص 478 و 479 عن ابن زبالة ، ويحيى .
7. مستدرك الحاكم ج 3 ص 117 ، وراجع : وفاء الوفاء ج 2 ص 479 عن يحيى ، وكشف الغمة ج 1 ص 332 .
8. راجع : كنز العمال ج 15 ص 155 ، واللائي المصنوعة ج 1 ص 351 ، ومجمع الزوائد ج 9 ص 114 ، ومنتخب الكنز بهامش المسند ج 5 ص 55 .
9. مجمع الزوائد ج 9 ص 114 و 115 عن الطبراني بسند فيه ناصح ، وهو متروك ، والقول المسدد ص 23 ، ووفاء الوفاء ج 2 ص 480 ، والغدير ج 3 ص 206 عن بعض من تقدم ، وراجع : السيرة الحلبية ج 3 ص 346 ، وراجع : نزل الأبرار ص 69 ، وإحقاق الحق ج 5 ص 555 عن مصادر أخرى .
10. وفاء الوفاء ج 2 ص 479 و 480 .
11. خصائص النسائي ص 74 و 75 ، واللائي المصنوعة ج 1 ص 346 ، والغدير ج 3 ص 207 عن الأول .
12. مناقب الخوارزمي الحنفي ص 225 .
13. فرائد السمطين ج 1 ص 208 .
14. دلائل الصدق ج 2 ص 266 .
15. راجع المصادر التالية : مسند أحمد ج 4 ص 369 وج 2 ص 26 ، وج 1 ص 175 و 331 ، ومجمع الزوائد ج 9 ص 114 و 115 و 120 ، والخصائص للنسائي ص 72 - 75 ، ومستدرك الحاكم ج 3 ص 125 و 117 و 134 ، وتلخيصه للذهبي بهامشه ، والقول المسدد ص 19 - 26 ، وأحكام القرآن للجصاص ج 2 ص 204 ، ومعرفة علوم الحديث ص 99 ، ونزل الأبرار ص 69 ، وفتح الباري ج 7 ص 12 - 14 ، وإرشاد الساري ج 6 ص 84 و 85 ، ووفاء الوفاء للسمهودي ج 2 ص 474 - 480 ، والبحار ج 39 ص 19 - 34 ، عن كثير من المصادر ، والبداية والنهاية ج 7 ص 342 ، واللائي المصنوعة ج 1 ص 346 و 354 ، والصواعق المحرقة ص 121 و 122 و 125 ، والمناقب للخوارزمي ص 214 و 235 و 238 ، وفرائد السمطين ج 1 ص 205 - 208 ، ومناقب الإمام علي لابن المغازلي ص 252 و 261 ، وسنن الترمذي ج 5 ص 639 - 641 ، وكنز العمال ج 15 ص 96 و 101 و 120 و 155 ، وأنساب الأشراف بتحقيق المحمودي ج 2 ص 106 ، والإصابة ج 2 ص 509 ، وفضائل الخمسة ج 1 ص 231 وج 2 ص 149 - 157 ، وحلية الأولياء ج 4 ص 153 ، والطرائف لابن طاووس ص 60 - 63 ، وترجمة الإمام علي (عليه السلام) من تاريخ ابن عساكر ، بتحقيق المحمودي ج 1 ص 252 - 281 و 327 و 219 ، وكفاية الطالب ص 201 - 204 ، وتذكرة الخواص ص 41 ،

- وتاريخ بغداد ج7 ص205 ، والدر المنثور ج3 ص314 ، وعلل الشرايع ص201 و202 ، وكشف الغمة للأربلي ج1 ص330 - 335 ، وينايع المودة ص283 ، ومنتخب كنز العمال بهامش مسند أحمد ج5 ص29 ، وذخائر العقبي ص76 و77 و87 ، ولسان الميزان ج4 ص165 ، وراجع : سنن البيهقي ج7 ص65 ، وشرح النهج للمعتزلي ج9 ص195 ، والغدير ج3 ص201 - 215 ، وج10 ص68 عن غير واحد ممن تقدم ، وملحقات إحقاق الحق ج5 من ص540 حتى ص586 عن كثير ممن تقدم وعن الحاوي للفتاوى ج2 ص15 وغيره من المصادر .
- وقد نقلنا بالواسطة عن : غاية المرام ص640 ، وأرجح المطالب ط لاهور ص421 ، والكشاف ج1 ص366 ، وأحكام القرآن للجصاص ج2 ص248 ، وكنز العمال ج6 ص152 و157 و391 و398 و408 ، وأخبار القضاة ج3 ص149 ، والخصائص الكبرى ج2 ص243 ، ورواه أيضاً : الطبراني في الكبير والأوسط ، وأبو يعلى ، وسعيد بن منصور ، والضياء في المختارة ، والكلاباذي ، والبزار ، والعقيلي ، وابن السمان ، وكثير غيرهم .
16. اللآلي المصنوعة للسيوطي ج1 ص347 ، وتفسير ابن كثير ج1 ص501 ، ومنهاج السنة ج3 ص9 ، والقول المسدد ص19 ، وفتح الباري ج7 ص13 عن ابن الجوزي ، ووفاء الوفاء ج2 ص476 .
17. فتح الباري ج7 ص13 ، وراجع : إرشاد الساري ج6 ص85 ، وراجع : القول المسدد ص20 ، ووفاء الوفاء ج2 ص476 .
18. القول المسدد ص23 ، واللآلي المصنوعة ج1 ص350 عنه باختلاف يسير في اللفظ .
19. القول المسدد ص24 و25 ، وراجع ص19 وعنه في اللآلي المصنوعة ج1 ص350 .
20. أحكام القرآن للجصاص ج2 ص204 .
21. راجع : البخاري باب قول النبي (صلى الله عليه وآله) سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر بهامش فتح الباري ج7 ص11 و12 وباب الهجرة وفي كتاب الصلاة ، وصحيح مسلم ج7 ص108 ، ووفاء الوفاء ج2 ص471 و472 عنهما وعن الطبراني ، وأبي يعلى ، وابن سعد . وراجع : القول المسدد ص24 و25 ، واللآلي المصنوعة ج1 ص350 و352 ، والبداية والنهاية ج5 ص230 و229 ، وتفسير ابن كثير ج1 ص501 ، وتفسير الرازي ج2 ص347 ، والمصنف ج5 ص431 ، وحياة الصحابة ج3 ص346 ، ومجمع الزوائد ج9 ص42 .
22. وفاء الوفاء ج2 ص472 و473 ، وفتح الباري ج7 ص12 ، وإرشاد الساري ج6 ص84 ، وراجع : القول المسدد ص24 ، والبداية والنهاية ج5 ص230 .
23. وفاء الوفاء ج2 ص477 ، وراجع : فرائد السمطين ج1 ص206 عن أبي نعيم ، واللآلي المصنوعة ج1 ص349 و351 .
24. فتح الباري ج7 ص13 ، والقول المسدد ص25 ، ووفاء الوفاء ج2 ص477 ، وهم عن الطحاوي في مشكل الآثار ، والكلاباذي في معاني الأخبار .
25. فتح الباري ج7 ص12 ، وإرشاد الساري ج6 ص84 ، ووفاء الوفاء ج2 ص473 .
26. المصادر الثلاثة المتقدمة .
27. راجع : مسند أحمد ج2 ص26 ، ومستدرک الحاكم ج3 ص125 ، والصواعق المحرقة الفصل3 باب9 ، وكنز العمال ، وغير ذلك من المصادر المتقدمة .
28. شرح النهج ج11 ص49 .
29. شرح النهج للمعتزلي ج9 ص195 .
30. القرآن الكريم: سورة الأحزاب (33)، الآية: 33، الصفحة: 422.

31. راجع : كشف الغمة للأربلي ج 1 ص 333 و 334 .
32. راجع كتابنا : حديث الإفك ص 60 و 61 .
33. راجع ص 21 و 22 من دلائل الصدق ج 1 .
34. اللآلي المصنوعة ج 1 ص 362 .
35. راجع : دلائل الصدق ج 2 ص 261 - 267 .
36. البحار ج 19 ص 113 ، وإعلام الوري ص 71 .
37. البحار ج 19 ص 113 ، وإعلام الوري ص 71 ، وراجع : الوفاء لابن الجوزي ج 1 ص 257 ، وتاريخ الخميس ج 1 ص 366 ، ودلائل النبوة للبيهقي ج 5 ص 131 ، ووفاء الوفاء ج 2 ص 462 ، والسيرة الحلبية ج 1 ص 336 .
38. الصحيح من سيرة النبي الأعظم (صلى الله عليه وآله) ، العلامة المحقق السيد جعفر مرتضى العاملي ، المركز الإسلامي للدراسات ، الطبعة الخامسة ، 2005 م . . 1425 هـ . ق ، الجزء السادس .